بيان المملكة العربية السعودية في جلسة المناقشة العامة في الدورة الحادية عشر للمؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية

نيويورك

خلال الفترة 27 أبريل - 22 مايو 2026م

يلقيه

سعادة السفير/ عبدالعزيز بن محمد الواصل

المندوب الدائم للمملكة العربية السعودية لدى الأمم المتحدة

السيد الرئيس

اسمح لي بدايةً أن أتقدم لكم بالتهنئة على انتخابكم رئيسًا للدورة الحادية عشر للمؤتمر الاستعراضي لمراجعة معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام 2026م، متمنيًا لكم التوفيق، ومؤكدًا لكم عزم وفد بلادي للتعاون معكم ومع سائر الوفود لإنجاح مهامكم خلال أعمال المؤتمر والتوصل إلى نتائج إيجابية تعزز تحقيق أهداف هذه المعاهدة.

ويؤيد وفد المملكة العربية السعودية ما تضمنته بيانات مجموعة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، والمجموعة العربية، وحركة عدم الانحياز.

السيد الرئيس

تؤمن المملكة العربية السعودية بأن التعاون السلمي بين الدول هو السبيل لتحقيق الازدهار والرخاء والاستقرار في العالم أجمع، وتولي المملكة اهتماماً بالغاً لمنظومة عدم الانتشار النووي التي تعد هذه المعاهدة المحور الرئيس لهذه المنظومة، وتؤمن بأن التنفيذ الكامل لأحكام هذه المعاهدة وتحقيق عالميتها سيؤدي إلى تحقيق مرتكزاتها عالميًا؛ بما يسهم بشكل فعّال في تحقيق الهدف الأسمى للوصول إلى عالمٍ خالٍ من الأسلحة النووية.

وتؤكد المملكة على أهمية بذل جهود دولية أكثر فاعلية لتحقيق أهداف هذه المعاهدة وعالميتها، وتدعو الدول غير الأطراف إلى سرعة الانضمام إلى هذه المعاهدة ووضع جميع منشآتها النووية تحت نظام الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

كما تدعو الدول الحائزة على الأسلحة النووية إلى الوفاء بالتزاماتها بناءً على المادة السادسة من المعاهدة، حيث أن السبيل الوحيد لضمان عدم استخدام الأسلحة النووية هو بالتخلص الكامل والنهائي منها.

ونذكر بأهمية النظر في التكامل للركائز الثلاث للمعاهدة، والعمل على تنفيذها بذات القدر من الاهتمام، وأن مصداقية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تعتمد على التوازن في تحقيق ركائزها الثلاث وتجنب التركيز على ركيزة دون أخرى.

السيد الرئيس
الحضور الكرام
تقدر المملكة العربية السعودية الدور الهام الذي تضطلع به الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومديرها العام في التحقق من سلمية البرامج النووية للدول الأطراف، وتؤكد على دعمها المستمر لمهام الوكالة في التحقق من امتثال الدول الأطراف في المعاهدة لالتزاماتها وعلى أهمية استمرار قيام الوكالة بدورها الأصيل بشكل حيادي، وتشيد المملكة بالجهود التي تبذلها الوكالة الدولية للطاقة الذرية في تقديم المعونة التقنية وبناء وتطوير القدرات والبنى التحتية في مجالات التقنية النووية، والمجالات الرقابية للدول الأعضاء. وتؤكد بلادي على كفاية أحكام المعاهدة وما تضمنته من أدوات للتحقق والمراقبة فيما يتعلق بالتزام الدول غير النووية الأطراف فيها بسلمية برامجها النووية.

السيد الرئيس
الحضور الكرام
تؤكد المملكة العربية السعودية على الحق الأصيل للدول الأطراف في المعاهدة على الاستخدام السلمي للتقنية النووية وفقاً لما نصت عليه المادة الرابعة منها، وعلى أهمية إتاحة التقنية النووية للاستخدامات السلمية للدول الأطراف في المعاهدة، دون اشتراطات إضافية خارج إطار المعاهدة وأحكامها أو إضافة أي قيود تحرمها من الحق في الاستفادة من التقنيات النووية السلمية.

وتلتزم بلادي بسياستها الوطنية للطاقة الذرية التي ترتكز على أعلى معايير الشفافية والموثوقية في تنمية الاستخدامات السلمية للتقنية النووية في مختلف المجالات، بما في ذلك مشروعها الوطني للطاقة الذرية، وتتعاون المملكة على نحو وثيق في ذلك مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

كما يؤكد وفد بلادي على أهمية التنمية الاقتصادية وتجنب عرقلتها، وعليه نحث كافة الدول الأطراف على العمل معًا والتعاون في كل ما من شأنه تعزيز الاستفادة

من الطاقة النووية بالطرق السلمية وفقًا لما نصت عليه هذه المعاهدة، وبما يحقق مصالح الدول ورفاه الشعوب وتعزيز التنمية والاقتصاد العالمي.

السيد الرئيس
الحضور الكرام
تؤكد المملكة على أهمية تطوير آليات مؤتمر مراجعة معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية الحالية، والذي يهدف إلى مراجعة سير العمل بالمعاهدة، وحث الدول الأطراف على مراجعة هذه الآليات والقواعد، بما يكفل الحفاظ على المنظومة الدولية لمنع الانتشار، وعدم خروج الدورات المستقبلية للمؤتمر عن سياقه وأهدافه، ودعم جميع الجهود الدولية الرامية إلى تطوير آليات مراجعة معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

السيد الرئيس
الحضور الكرام
تعرضت المملكة العربية السعودية لاعتداءات سافرة من قبل إيران استهدفت المدنيين والأعيان المدنية بشكل متعمد، في انتهاك صارخ للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني. وهو ما أدانه المجتمع الدولي في قرار مجلس الأمن رقم ٢٨١٧ (٢٠٢٦)، الذي حظي بدعم غير مسبوق من ١٣٦ دولة، مما يعكس موقف المجتمع الدولي من هذه الاعتداءات وما تشكله من تهديد خطير للسلم والأمن الدوليين.

وفيما يتعلق بالملف النووي الإيراني، تؤكد المملكة على ضرورة تعاون إيران التام والشفاف مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية بما يضمن الطبيعة السلمية لبرنامجها النووي، ويسهم في حل جميع المسائل العالقة وتجنب نشوب أي صراعات مستقبلية في المنطقة.

كما تؤكد المملكة على أهمية تعزيز الأمن الإقليمي من خلال احترام مبادئ حسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ودعم الجهود الدولية الرامية إلى

خفض التصعيد وتعزيز الحلول الدبلوماسية وضمان عدم استخدام القضايا النووية أو الإقليمية كوسيلة لزعزعة الاستقرار.

السيد الرئيس
الحضور الكرام

إن مسؤولية إخلاء منطقة الشرق الأوسط من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل لا تقتصر على دول المنطقة فحسب، بل هي مسؤولية دولية جماعية، خاصةً على الدول الراعية لقرار 1995 الخاص بالشرق الأوسط، وتؤكد المملكة على أن قرار 1995 هو جزءٌ لا يتجزأ من القرارات الأخرى التي أدّت لاعتماد مقرر التمديد اللانهائي لهذه المعاهدة، ويعد سارياً لحين تنفيذه وتحقيق كامل أهدافه.

إن استمرار رفض إسرائيل للانضمام لمعاهدة عدم الانتشار وإخضاع جميع منشآتها النووية لنظام الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية يمثل عقبة لا يمكن التغاضي عنها، لأن الأصل في هذه المعاهدة أنها تعطي للدول غير النووية ضمانة أمنية بعدم إساءة استخدام الطاقة النووية لأغراض التسلح وهي ضمانة مفقودة في منطقة الشرق الأوسط طالما ترفض اسرائيل الانضمام لها، متجاهلةً القرارات الدولية ذات الصلة.

السيد الرئيس
الحضور الكرام

في الختام، يؤكد وفد بلادي على أهمية تسخير كافة الجهود لدعم أعمال هذا المؤتمر في إطار مقاصد وأهداف المعاهدة وأحكامها، ونتطلع إلى نجاح أعماله، وتكثيف التعاون بين الدول الأطراف للتوصل إلى نتائج إيجابية ولمواجهة التحديات التي برزت جراء عدم الالتزام الكامل بأحكام المعاهدة، والوصول إلى مجتمع دولي آمن وخالٍ من الأسلحة النووية بما يضمن صون السلم والأمن الدوليين، وتحقيق السلام والأمن والازدهار في العالم.

شكراً السيد الرئيس.